مستقبل الامن الغذائي في العراق بعد عام ٢٠٠٥

The future of food security in Iraq after 2005

ا.د قاسم علوان سعيد

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

قسم النظم السياسية

Prof. Dr. Qasim Alwan Saeed

الباحث: سامر عدنان جاسم

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

باحث في مرحلة الماجستير

Researcher: Samer Adnan Jassem

الملخص

برزت مشكلة الامن الغذائي في العراق منذ مدة ليست بقصيرة وسببت العديد من الاشكالات كون العراق هو بالأساس بلد زراعي وتتوافر فيه الامكانيات والقدرات من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن الحروب التي مر بها البلد والصراعات الداخلية اثرت بشكل مباشر على مسألة الامن الغذائي ولم يعد البلد قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب السياسات القاصرة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٥ حالت دون تطوير القطاع الزراعي، وعدم حل مشكلة المياه مع دول المنبع لهذا اصبحت مسألة الامن الغذائي في العراق رهين الاستيراد من دول الجوار من اجل تلبية متطلبات الاساسية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: مستقبل الامن الغذائي، قانون الامن الغذائي، السياسات الزراعية العراقية، الاكتفاء الذاتي .

Abstract

The problem of food security has emerged in Iraq for quite some time and has caused many problems because Iraq is mainly an agricultural country and has the potential and capabilities to achieve self-sufficiency, but the wars that the country went through and internal conflicts directly affected the issue of food security and the country is no longer able to Achieving self-sufficiency due to the inadequate policies adopted by successive governments after ٢٠٠٥that prevented the development of the agricultural sector, and the failure to solve the water problem with the upstream countries. Therefore, the issue of food security in Iraq became hostage to imports from neighboring countries in order to meet the basic requirements of society.

Keywords: the future of food security, food security law, Iraqi agricultural policies, self-sufficiency.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مقدمة

الامن الغذائي العراقي يخرج من كونه مطلبا شعبيا فقط بل انه جزء من مسؤولية اجتماعية واقتصادية للحكومة العراقية ، اذ يمكن من خلاله ابعاد افراد المجتمع وتحصينهم من المجاعة التي تحصل بسبب نقص امدادات الغذاء في السوق او بسبب ارتفاع الاسعار، كذلك يعد الامن الغذائي هدفا اساسيا من اهداف التنمية المستدامة.

يشكل الامن الغذائي امام الدولة العراقية مفهوما معقدا ومتشعبا لشموله على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية واخرى سياسية ولهذا يعد هو احد اهم مسؤوليات الدولة العراقية، وتكمن أهميته في قدرة الدولة العراقية على التحكم في متطلبات المعيشة للمجتمع في كل الظروف وكذلك توفير متطلبات الطاقة بنفس ظروف توفير الغذاء كون الامن الغذائي يمثل شرطا مهما في السيادة الوطنية، اذا فان عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء تتوقف على الخطط التنموية الناجحة للدولة في هيكلها الزراعي والحيواني، وبما ان شروط النهوض بالواقع الزراعي متوفرة داخل العراق من اراضي صالحة للزراعة ويد عاملة ومياه لكن يبدو ان هنالك ضعفا في الارادة السياسية والاقتصادية لغرض النهوض بالواقع الزراعي وهذا ما حال دون ديمومة القطاع الزراعي وتراجع بيئة الريف والتي تعد بمثابة البنى التحتية للأمن الغذائي.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في تناول احد المواضيع المهمة وهو الامن الغذائي العراقي كونه يرتبط ارتباطا مباشرا بحياة الناس، ولماذا اصبح الامن الغذائي في العراق يهدد الامن الوطني في ظل عدم وجود خطط مستقبلية.

هدف الدراسة: بيان اهمية موضوع الامن الغذائي وما هي الاليات التي يجب ان تتبعها الحكومة العراقية من اجل تطوير الامن الغذائي.

مشكلة الدراسة: ان تحقيق الامن الغذائي العراقي يتطلب ان تقوم الحكومة العراقية بوضع سياسة متكاملة، كون العراق يمتلك امكانيات اقتصادية كبيرة وهو قادر من خلال هذه الامكانيات على تحقيق الامن الغذائي.

فرضية الدراسة: ان للأمن الغذائي اهمية كبيرة في حياه افراد المجتمع العراقي، الا ان السياسات العامة في العراق لا تزال قاصرة على الامن الغذائي.

منهجية الدراسة: للوصول الى نتائج البحث واثبات الفرضية تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي والذي يعمل على توضيح التطورات والتي شهدها الامن الغذائي في العراق، والمنهج القانوني الذي يستند على قواعد القانون لدراسة الظاهرة.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى مقدمة وثلاث مطالب وتليها خاتمة، اذ سيتناول المطلب الاول فشل تحقيق الامن الغذائي في العراق، اما المطلب الثاني سيتناول استمرارية بقاء الامن الغذائي على الوضع الراهن، اما المطلب الثالث سنتناول به مشهد تقدم وتحسن تحقيق الامن الغذائي في العراق.

المطلب الاول
فشل تحقيق الامن الغذائي في العراق

لقد عانى العراق من فجوة غذائية منذ تسعينيات القرن الماضي حتى وصلت ذروتها في الوقت الحاضر، اذ بات تمويل واستيراد الغذاء يشكل ثقلا على الموازنة للدولة العراقة ويستنزف جزء كبير منها من اجل استيراد الحاجات الاساسية للغذاء من الاسواق الخارجية، ان تدهور الامن الغذائي ادى الى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي والذي يشكل خطرا على المكونات الاساسية للأمن الوطن، وبعد كشفت جائحة كورونا تخبط الحكومة العراقية وعدم وجود سياسيات زراعية او اقتصادية من اجل تامين احتياجات

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

افراد المجتمع.

اولا-وصف المشهد

يواجه العراق خطر انعدام امنه الغذائي وذلك بسبب مشاكل المؤسسات الحكومية التي تتنافس فيما بينها وتعاني من نقص تمويل وغياب الكفاءات العلمية والتعقيدات الحكومية كذلك عدم الاهتمام بالبحوث والدراسات ذات الاهمية من اجل الارتقاء بواقع الامن الغذائي وترك العراق يعتمد في تامين احتياجاته على الدول الاخرى من خلال الاستيراد للمواد الاستراتيجية، كل هذا ينذر بخطر تراجع وفشل المنظومة الغذائية في العراق.

ثانيا-شروط المشهد

١-قلة واردات المياه: يعاني القطاع الزراعي العراقي من مشكلة شحة المياه وذلك بسبب اتباع دول الجوار سياسيات مائية اضرت بواقع الاقتصاد العراقي وقد اثرت بشكل مباشر على الزراعة وباقي الصناعات الاخرى، اذ انحصرت الزراعة في المناطق القريبة من نهري دجلة والفرات بعد قيام تركيا وايران بقطع المياه وتقليل واردات العراق المائية ولم تتبع الحكومة العراقية سياسة جاده من اجل الوقوف على مشكلة المياه خلال السنوات الاخيرة اذا اكتفت فقط بالشجب والاستنكار، وهذا ما ادى الى نقص الواردات الزراعة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي واذا استمرت دول الجوار بهذه السياسة سوف يكون قطاع الزراعة العراقي متدهورا بصورة اكبر[١] .

٢- الفساد الحكومي: يؤثر الفساد بشكل مباشر على عمليات التنمية الاقتصادية من خلال ما يسببه من تشوهات وحالات عجز في الميزانية الحكومية، كذلك يولد الفساد تشوهات اقتصادية في القطاع العام من خلال

(١) مروان سالم العلي، أزمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢، ص١٤.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

تحويلها الى مشاريع رأسمالية تكثر فيها الرشاوي، اذا يلجا البعض الى زيادة التعقيدات من اجل الانتفاع، كذلك يؤدي الفساد الى خفض معدلات الالتزام بضوابط البناء والمحافظة على البيئة والضوابط الاخرى، كذلك يؤدي الفساد الى هجرة الكفاءات ويزيد نسبة المهمشين اقتصاديا مما يؤدي الى ضعف في عمليه التنمية وعدم الاهتمام بالمواطن او توفير الخدمات الاساسية، وهذا ما حصل في السنوات الاخيرة حيث لعب الفساد دورا في عرقلة التنمية الاقتصادية في العراق من خلال عقد التجارة التي يشوبها الكثير من الفساد[١].

٣- عدم استخدام التكنلوجيا الزراعية الحديثة: على الرغم من التطورات الحاصلة في مجال التقنيات الزراعية الى ان العراق وخاصة القطاع الزراعي يعاني من ضعف ونقص في الاستخدامات الحديثة في مجال الزراعة، ومنها منظومات الري الحديثة والجرارات الزراعية والحاصدات وغيرها من الاستخدامات الاخرى اذ تعتبر غير كافية في تامين متطلبات القطاع الزراعي وهي بذلك تؤدي الى فجوة غذائية وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

٤- البحث العلمي والارشاد الزراعي: يتسم القطاع الزراعي بشيوع ظاهرة الاساليب التقليدية غير المبتكرة عندما تتم مقارنتها في باقي الدول الاخرى، كما ان اجهزةالبحث والارشاد الزراعي في العراق لا تمكنها من تنمية امكانياتها الى مستوى ارفع فالجانب البحثي والارشادي في العراق لم يحظى بمستوى اهتمام عالي، فان استخدام حزمة غير متكاملة من الانشطة والفعاليات والعمل من قبل الفلاحين والمزارعين غير كافية في تطوير قطاع الزراعة، وفي ظل شحة الموارد المائية وانخفاض نسبة العاملين في مجال الزراعة وعدم تطبيق

(١) محمد صالح، الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢، ص٥٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

البرامج المقترحة، فان مستقبل الزراعة في العراق يعتمد على استمرار تطوير التكنلوجيا والابحاث العلمية[١].

٥- السياسة السعرية والتسويقية: تعتبر السياسة السعرية اهم ما يؤثر على الانتاج الزراعي والتي تعتبر جزء اساسي من السياسة الاقتصادية للبلد، فالدعم الكبير الموجة الى مدخلات الانتاج كان يقف عائقا امام التقدم المنشود مما يخلق تشوهات اقتصادية كبيرة حيث كانت نسبة كبيرة من مدخلات الانتاج تذهب خارج الحدود عن طريق التهريب.

٦- هبوط اسعار النفط: يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتما بشكل كلي على النفط حيث يذهب جزء كبير من واردات النفط لغرض تامين احتياجات الاساسية من الغذاء، ولهذا فان الامن الغذائي العراقي مرتبطا ارتباطا كليا في ما تنتجه الدولة من النفط فان اي خلال او هبوط في اسعار النفط العالمية يكون له اثر كبير على الغذاء في العراق مما يخلق فجوة غذائية وعدم قدرة الحكومة على تحقيق الاكتفاء من المواد الاساسية المعتمدة على واردات النفط.

٧- ضعف الدعم الحكومي: يعتبر القطاع الزراعي الركيزة الاساسية في تامين الامن الغذائي العراقي، لكنه بقي يعاني من ضعف واهمال من قبل الحكومة العراقية، اذ لم تعمل على دعم هذا القطاع بصورة جيدة خلال هذه السنوات من اجل النهوض بواقع الزراعة ودعم المبادرات الزراعية، اذ بقيت السياسات الحكومية تجاه قطاع الزراعة ضعيفة وغير مناسبة للواقع الذي يعاني منه هذا القطاع الحيوي من اجل زيادة كمية الانتاج وتحقيق اعلى قدر من الاكتفاء الذاتي للغذاء، فقد انخفضت القروض الزراعية التي كانت تقدم من اجل تحسين الواقع

(١) مهدي سهر الجبوري، السياسة الزراعية في العراق ودورها في تحقيق الامن الغذائي، بيت الحكمة قسم الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ١٨.

الزراعي خلال السنوات الاخيرة.

٨- زيادة السكان: لقد ازدادت اعداد سكان العراق خلال السنوات الاخير بمعدل الضعف وهذا ما يؤثر على الامن الغذائي الهش، وعدم وجود تخطيط من اجل رفع الإنتاجية الغذائية لغرض تغطية الزيادة السكانية، وكذلك موجات النزوح من الارياف الى المدن فقد تضاعفت اعداد سكان المدن خلال العامين الاخيرين بمعدل الضعف بسبب التغيير المناخي وشحة المياه لهذا اتجه سكان الريف الى المدن من اجل البحث عن عمل، وشكلت موجات النزوح من الارياف الى المدن دمارا في المنظومة الغذائية العراقية على مستوى الانتاج المحلي وقدرة البلاد على شراء المواد الغذائية، وقد جاءت جائحة كورونا لتلقي بضغوط اضافية على المنظومة الغذائية الهشة فقد احدثت خللا في سلاسل الإمدادات الغذائية وتسببت بزيادة التكاليف الغذائية وتراجع القدرة الشرائية للأسر العراقية، مع زيادة نسبة الفقر في اواسط المجتمع العراقي وهذا ما يدل على فشل منظومة الامن الغذائي في العراق وتراجعها الى مستويات متدنية بسبب عدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي[١].

المطلب الثاني: استمرارية - بقاء الامن الغذائي على الوضع الراهن

ان التحجج الحكومي العراقي بعدم اليقين بمستقبل الامن الغذائي بمدياته القريبة او البعيدة وبقاء السياسة الحكومية على ما هي علية تجاه القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى، وعدم وجود تغيير جوهري بمواقفها تجاه قطاع الزراعة وباقي القطاعات الاخرى التي تتوقف على المواد الاولية الزراعية ، وعدم وجود

(١) زهره عباس هندي، العامل السكاني واثرة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، العدد١٥(العراق:٢٠٢٢)، ص٤٦.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مبادرات من الحكومية العراقية لحل مشكلة المياه مع دول الجوار لغرض زيادة الحصة المائية لتغطية الاراضي الزراعية، كذلك لا توجد خططه زراعية فعلية من اجل النهوض بالواقع الزراعي وزيادة المساحات الزراعية من خلال الدعم الحكومي للفلاح، من اجل زيادة الانتاج حتى يتسنى للحكومة العراقية تحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على دول الخارج من اجل تامين المواد الغذائية الاساسية، اما فيما يخص مشكلة الحدود وبقائها مفتوح امام استيراد البضائع والسلع الرديئة وعدم وجود نية حقيقة للحكومة باتخاذ اي اجراء يخص ضبط الحدود امام البضائع المستوردة، كل هذه مؤشرات تنذر ببقي وضع الامن الغذائي العراقي على ما هو علية.

اولا-وصف المشهد

ان استمرار الامن الغذائي العراقي على الوضع الراهن يدل على سياسة حكومية ضعيفة لم تضع خطط استراتيجية تطويرية من اجل تحسين وضع امنها الغذائي، من اجل زيادة الدخل القومي وبقيت معتمدة على الاقتصاد الريعي من واردات النفط حتى تؤمن حاجات مجتمعها الاساسية، وتحاول الحكومة العراقية من خلال قروضها الصغيرة المقدمة للفلاحين الحفاظ على ما متبقي من اراضي زراعية تزرع فيها الحبوب الرئيسية (القمح والشعير)، كذلك لم تعطي اي اهتمام في مجال البحوث التطويرية او البذور المهجنة او التجارب الزراعية في الدول المتقدمة.

ثانيا- شروط المشهد

١-ان اختلاف الرؤى بين السلطات العراقية حول اقرار قانون الامن الغذائي رقم(٢) لسنة٢٠٢٢ وكيفية تنفيذه وما هي الفقرات التي يجب ان يشملها القانون حال دون تنفيذ القانون لغرض تحسين الوضع الغذائي في العراق، فالبعض من نواب السلطة التشريعية تطالب ان يتم استكمال بعض المشاريع الخدمية في المحافظات بدلا من اقرار قانون الامن

الغذائي، كون هذا القانون يحتاج الى تخصيصات مالية ضخمة من اجل تغطية فقرات المشروع، لهذا بقي القانون معلق دون تنفيذ وهذا ما سوف يبقي وضع الامن الغذائي على الحالة الراهنة دون تطور[١].

٢- ارتفاع اسعار المبيدات واللقاحات وضعف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي وللفلاح من اجل توسيع الرقعة الزراعية، كل هذا ينذر بعدم تحسن وضع الغذاء في العراق وعدم قدرة قطاع الزراعة وباقي القطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، فالحكومة العراقية لم تضع خطط استراتيجية تدعم من خلالها احتياجات القطاع الزراعي من مبيدات واسمدة من اجل تحسين جودة الانتاج، فقد وصل طن السماد في الاسواق المحلية الى مليون دينار ومن الدولة بسعر ٣٥٠ الف دينار، مما يزيد من كلفة انتاج الخضر لهذا يجب على الحكومة العراقية ان تدعم القطاع الزراعي والا سوف يبقى وضع الامن الغذائي على ما هو علية دون تطور يذكر.

٣- انقطاع الكهرباء المستمر وما له من تأثير على تشغيل المضخات وعدم ري المزارع لعد ايام هذا يؤثر على الانتاج بصورة مباشرة، كذلك ارتفاع اسعار الوقود واجور النقل بشكل ملفت وقد وصلت اسعار الوقود المخصصة للفلاحين بأسعار تجارية عالية مما يزيد من كلفة الانتاج ولا يستطيع المنتج المحلي منافسة المنتجات المستوردة سعرا او نوعية، وبما ان العراق يعاني من مشكلة الكهرباء الازلية لابد من ان تقوم الحكومة بدعم الوقود المخصصة للفلاحين بأسعار بسيطة من اجل تشغيل المضخات للمزارع حتى يزداد انتاجها بصورة تغطي حاجة السوق العراقية

(١) جريدة الوقائع العراقية، قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم(٢) لسنة٢٩٢٢، العدد٤٦٨١، ٢٠٢٢، ص٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

وتحقيق اكتفاء ذاتي[١].

٤- بما ان القطاع الزراعي هو المصدر الثاني للاقتصاد العراقي بعد النفط فانة يحتاج الى كميات مياه تكفي لتغطية الاراضي الزراعي، فبعد ان قامت ايران ببناء سدود وقطع مياه الانهار الداخلة الى العراق، وكذلك تركيا قد شيدت سدودها مما تسبب بحصر واردات العراق المائية وبالمقابل ضعف المفاوض العراقي مع الجانب الايراني والتركي من اجل زيادة اطلاقات المياه تجاه العراق لتغطية احتياجات الاراضي المخصصة للزراعة وبعض القطاعات الاخرى، وعدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة مكتملة وبقاء القطاع الزراعي يعتمد على الطرق التقليدية في ري الاراضي الزراعية، فلم تستطيع وزاره الزراعة المعنية بهذا الامر من وضع خطة لغرض زيادة المساحات الزراعية حتى يتسنى لها فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الامن الغذائي والابتعاد عن الفجوة الغذائية.

٥- شهد العراق زيادة سكانية في السنوات الاخيرة وتعتبر هذه من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء، فهنالك تزايد ملحوظ بأعداد السكان قد فاق متوسط معدلات الانتاج الزراعي مما سبب اختلال على مستوى عرض وطلب الغذاء، وقد رافق هذه الزيادة السكانية تغيير جوهري في توزيع السكان بين المدينة والريف، فقد ادت هجرة سكان الريف الى المدينة بعد احداث عام(٢٠١٤) ودخول داعش الى عدد من محافظات العراق الى زيادة سكان المدن وحرمان القطاع الزراعي من الايدي العاملة، لهذا بقي قطاع الزراعة يعاني من خلل وعدم قدرته على تطوير نفسة بسبب قلة الايدي العاملة وكذلك الكفاءات التي تركت عملها في المجال الزراعي

(١) عدنان عودة الطائي، ملامح الازمة الغذائية في العراق- دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد٢٤ (العراق: ٢٠١٨)، ص١٣١-١٣٢.

بسبب الاوضاع الامنية ، ولم تضع الحكومة العراقية خططا لغرض تامين الغذاء المحلي لسد احتياجات هذه الزيادة السكانية وتامين متطلباتهم مما يعني بقاء الوضع الامن للغذاء في العراق على ما هو علية دوت تحسن[١].

٦- ان استمرار بقاء الحدود مفتوحة امام البضائع المستوردة ذات الجودة الرديئة وسيطرتها على الاسواق العراقية، حيث لم تضع الحكومة العراقية شروط ومحددات على استيراد البضائع بصورة تقلل من تواجدها في الاسواق كل هذا يضر بالمنتوج المحلي العراقي ويبقى محدود، كذلك تهريب الماشية من المخاطر التي تنذر بالأمن الغذائي، فاذا استمر عمل الحكومة بهذا السياسةدون تغيير او وضع حلول جذرية من اجل تحسين واقع الغذاء في العراق فانة سوف يبقى بهذه المستويات دون تغيير وربما في الايام القادمة يتأثر الامن الغذائي ويتراجع مستويات غير جيدة.

٧- ان وضع الاقتصاد العراقي كارثي وذلك بسبب العجز المالي الكبير التي مرت به الحكومة العراقية، فظلا عن المشاكل التي يواجهها باعتماده على النفط اضافة الى النفقات المبالغ بها ناهيك عن الدرجات الحكومية في الدولة العراقية ذات الرواتب المرتفعة والامتيازات الخاصة كل هذا اثر بشكل مباشر على الاقتصاد العراقي، واكثر ما يعاني منه الاقتصاد العراقي هو التدخلات الخارجية وغياب الرؤية الاقتصادية[٢]، اضافة الى النفط يتمتع العراق بتنوع مادي وبشري لكنها تواجه اهمال مباشر، فلم تستغل الحكومات المتعاقبة هذه الثروة من اجل تحسين بقية القطاعات

(١) عدنان عودة الطائي، مصدر سبق ذكرة ص١٢٥-١٢٦.

(٢) شذى خليل، الاقتصاد العراقي بين الريعية وورقة الاصلاح، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، ص٦٧.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الصناعية والزراعية وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي بسبب غياب التخطيط وعدم وجود جدية في العمل، لهذا بقي قطاع الزراعة يعاني من نقص في الدعم الحكومي من اجل النهوض بالواقع الزراعي وتحسين حالة الامن الغذائي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: مشهد تقدم وتحسن تحقيق الامن الغذائي في العراق

يبقى مدى نجاح وتطوير الامن الغذائي العراقي مربوط الى حد كبير بمدى التزام الحكومة بوضع سياسات اصلاح وخطط تنموية من اجل النهوض بواقع الامن الغذائي العراقي، وهذا بعد ما التزمت الحكومة العراقية بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا بما فيها الهدف(٢) من اهداف التنمية المستدامة التي تهدف الى القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، وبما ان العراق يمتلك المقومات الاساسية التي تساعده على تحسين وضعة الاقتصادي فان من الممكن تغيير وضع الامن الغذائي في العراق، لربما اخفقت الحكومات السابقة في وضع سياسه اصلاح الاوضاع الاقتصادية، وذلك بسبب الفساد الذي كانت تعاني منه الحكومات السابقة الى ان الحكومة الحالية لربما تقوم بالعمل على اعادة وتطوير القطاعات غير النفطية واهمها قطاع الزراعة، وذلك بسبب الضغط الشعبي والمظاهرات التي تنئ بالفساد الذي اصاب الحكومات السابقة.

اولا-وصف المشهد

سوف تعمل الحكومة العراقية الحالية والحكومات المقبلة خلال السنوات القادمة على وضع سياسات فعلية من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي وكذلك العمل على تنويع الدخل القومي من خلال القطاع الاخرى واهمها قطاع الزراعة وتقليل الاعتمادية على القطاع النفطي، لهذا سوف يتم دعم قطاع الزراعة بصورة جدية من خلال تقديم

القروض المتوسطة والطويلة دون فائدة لغرض دعم الفلاحين والمزارعين للمساهمة بتنوع الانتاج المحلي وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على الدول من اجل توفير الغذاء للمجتمع العراقي.

ثانيا- شروط المشهد

١-تطبيق قانون الامن الغذائي رقم(٢) لنسة٢٠٢٢ ودخوله حيز التنفيذ سوف يعمل قانون الامن الغذائي على توفير فرص عمل والقضاء على البطالة وتقليل نسبة الفقر، ولابد من تشريع قوانين اخرى مشابه لقانون الامن الغذائي تخدم باقي القطاعات الاخرى من اجل تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع في السنوات القادمة والارتقاء بواقعهم المعيشي من اجل سد الاحتياجات الاساسية للغذاء[١].

٢- قيام الحكومة الحالية محاربة الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية وخاصة وزاره التجارة من اجل ضبط عقود الاستيراد والتصدير ووضع رقابة صارمة على البضائع المستوردة من حيث النوعية والجودة، كذلك قامت الحكومة على ضبط الحدود من اجل تقليل عمليات التهريب الممنهجة التي من خلال يتم تهريب الماشية والبضائع الاخرى التي تضر بالاقتصاد العراقي.

٣- عملت الحكومة في السنوات الاخيرة على تنمية المؤسسات المتخصصة بالقروض والتمويل الزراعي من اجل تعزيز سياسات الاقراض الزراعي الحكومي وتسهيل الاجراءات من اجل التشجيع على دخول القطاع الخاص في مجال الزراعة ودعمة من خلال المصارف الحكومية، وتوسيع نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ للقيام بدور رئيسي في مجال الزراعة،

(١) جريدة الوقائع العراقية، قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، ٢٠٢٢، ص٨.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

حيث تعطي فرصة كبيرة للقطاعات الخاصة من اجل الاسهام في زيادة الانتاج المحلي وتنوع المحاصيل الاساسية التي تؤمنها للمجتمع حتى يتسنى لها تحقيق اكتفاء ذاتي والتقليل من الفجوة الغذائية التي بقي يعاني منها العراق في السنوات السابقة بسبب ضعف السياسات الحكومية وهمالها لقطاع الزراعة بصورة كبيرة.

٤- عملت الحكومة الحالية على تنمية الريف وتأسيس مشاريع وبنى تحتية من خلال العمل على تطوير الريف شانه شان المدينة من خلال توفير الخدمات الضرورية للفلاحين والمزارعين وتوفير الوعي الارشادي بين المزارعين عبر الوسائل الاعلامية المختلفة، كذلك اقامة مشاريع وبنى تحتية بديلة عن تلك المشاريع القديمة التي لم تعد تجدي نفعا كمشاريع الري والبزل ووضع خطط لغرض تنفيذها اضافة الى توفير الخدمات الاساسية من مياه وكهرباء وصحة وتعليم، وعملت على توفير طرق معبدة بين مناطق الانتاج والتصدير كما وتساعد هذه الطرق على ايصال المدخلات الزراعية من بذور واسمدة من مكان انتاجها الى المناطق الزراعية البعيدة.

٥- قامت الحكومة بتفعيل القطاع الخاص داخل القطاع الزراعي من خلال القيام باستثمارات ضخمة في البنى التحتية لقطاع الزراعة كالجسور والمجاري والكهرباء، واعادة تأهيل مشاريع المبازل والري والعمل على تنظيم الموارد المائية وصيانة الاراضي الزراعية باعتباره القاعدة الاساسية لرفع انتاجية المحاصيل لاسيما الاراضي القريبة من الانهار[١].

٦- وضعت خططا مستقبلية لغرض تنمية الثروة الحيوانية وخاصة مزارع الدواجن وحقول تربية الابقار والاغنام من خلال تقديم قروض ميسر، وتخصيص

(١) سعدية هلال حسن، اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي وإسهامه في زيادة الانتاج، هيئة استثمار الديوانية ، ٢٠٢٢، ص ١٢.

مساحات زراعة لمشاريع الثروة الحيوانية في مناطق الريف، وكذلك وفرت الخدمات الاساسية من ماء وكهرباء واعلاف وادوية ولقاحات بيطرية اضافة الى خدمات الارشاد مع ضوابط وتعليمات من اجل انجاح تلك المشاريع وتقديم خدمة للمصلحة العامة، اضافة الى هذا قامت الجهات المختصة اجراء فحوصات شاملة ويتم تقييمها وتأهيلها لوضع اسس سليمة للنهوض بالثروة الحيوانية،فالعراق يمتلك ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تساعده في سد احتياجاته الاساسية من لحوم والبان دون الحاجة للاستيراد[١].

٧- بعد السخط الشعبي والنزول للشارع من اجل التنديد بالسياسات الحكومية السابقة في عام ٢٠٢٠ وارتفاع اسعار المواد الغذائية الذي اثار حفيظة الشارع العراقي كل هذا يعتبر ضغط على الحكومة السابقة التي اصدر قانون الامن الغذائي وحاولت التحسين من الوضع الغذائي، وكذلك تعتبر رسالة للحكومة الحالية من اجل العمل لضمان تحقيق اهداف التنمية المقررة وضمان امن الغذاء في السنوات المقبل من خلال العمل الجاد والسياسات المرسومة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي ومنه القطاع الزراعي من خلال اطلاق المبادرات الزراعية والدعم المصرفي للقروض حتى يتسنى للقطاع الزراعي النهوض من واقعه المرير وتحسين نوعية وكميةالانتاج حتى يتحقق الامن الغذائي في العراق وتقليل الفجوة الغذائية.

٨- على ما يبدو ان اثراء الانتاج الزراعي المستدام يسير بالطريق الصحيح من اجل تطوير قطاع الزراعة من خلال الاعتماد على الزراعة الذكية التي يتم من خلالها استخدام احدث الاساليب والادوات لغرض تنمية الزراعة وتكييفها

(١) هندرين مكي، قرارات حكومية مرتقبة لدعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، وكالة الانباء العراقية، ٢٠٢٢، ص٣٣.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مع ظاهرة التغيير المناخي، ومنها فان اهتمام الحكومة الحالية سوف يصب في تنمية قطاع الزراعة من خلال برنامجين:[١]

-البرنامج الاول ومتوسطة ثلاث سنوات الهدف منه انعاش الزراعة في المناطق التي تعرضت للدمار بسبب عمليات تحرير المدن من سيطرة داعش .

- البرنامج الثاني ومدة خمس سنوات من اجل احداث تغييرات بنيوية وهيكلية الهدف منها معالجةحالات الفقر واصلاح البنى التحتية المدمرة وتأسيس شبكة خدمات لحماية القطاع الزراعي والحيواني، والاهتمام بالمناطق محدودة المساحة لغرض تنميتها وتدريب وتأهيل المزارعين، وكذلك توجيه وزارة الزراعة لمحاية المصادر الطبيعية للمياه والتربة واستعادة خصوبة الاراضي الزراعية المستصلحة للزراعة اضافة الى تقديم الدعم المالي للمزارعينحتى يتم تنويع الانتاج بصورة تلبي احتياجات السكان[٢].

الخاتمة

ترتبط السياسات العامة ارتباطا وثيقا في مجالات الحياه سواء كانت اجتماعية او سياسية او اقتصادية او غيرها، وهي تنطلق من مشكلات عامة تواجه المجتمع وبالتالي تتدخل الدولة لو سياسات عامة لحلها، وبما ان الامن الغذائي هو قدرة الحكومة على توفير متطلبات واحتياجات التغذية الاساسية لأفراد المجتمع ، بينت الدراسة ان الاسهامات للحكومة العراقية بما تمثله من دراسات وتشريعات وبحوث لم يكن لها دورا بارزا في الالتفاف بطريقة عملية حول اهمية القطاع الزراعي الذي يعد موارد مهما للحكومة العراقية، لذا كان لزاما على الحكومات العراقية

(١) احمد عبدالرزاق شكارة، استراتيجية الامن الغذائي العراقي بحاجة للمراجعة والرعاية المستدامة، جريدة المدى، العدد٤٤٥٦، ٢٠١٩،ص٤١.

(٢) احمد عبدالرزاق شكارة، مصدر سبق ذكرة، ص٤٥

المتعاقبة بعد عام٢٠٠٥ ان تولي اهتماما كبيرا في تنمية وتطوير القطاع الزراعي في ظل الاوضاع الراهنة التي مر بها العراق وضمان مستقبل الامن الغذائي فيه.

قائمة المصادر

١- سالم العلي مروان، أزمة الموارد المائية العراقية والخيارات الاستراتيجية المعروضة، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢٢.

٢-صالح، محمد، الفساد يستنزف الموارد الطبيعية ويهدم التوازن البيئي في العراق، مركز الجزيرة للدراسات،٢٠٢٢.

٣-سهر، مهدي الجبوري، السياسة الزراعية في العراق ودورها في تحقيق الامن الغذائي، بيت الحكمة قسم الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢١.

٤- عباس هندي، زهره، العامل السكاني واثرة في تحقيق الامن الغذائي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، العدد١٥(العراق:٢٠٢٢).

٥- جريدة الوقائع العراقية، قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم(٢) لسنة٢٩٢٢، العدد٤٦٨١، ٢٠٢٢.

٦-عودة الطائي، عدنان، ملامح الازمة الغذائية في العراق- دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد٢٤ (العراق: ٢٠١٨).

٧- خليل، شذى، الاقتصاد العراقي بين الريعية وورقة الاصلاح، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠.

٨-جريدة الوقائع العراقية، قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢، ٢٠٢٢.

٩- هلال حسن، سعدية، اهمية الاستثمار في القطاع الزراعي وإسهامه في زيادة الانتاج، هيئة استثمار الديوانية ، ٢٠٢٢.

١٠- مكي، هندرين، قرارات

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

حكومية مرتقبة لدعم القطاع الزراعي والثروة الحيوانية، وكالة الانباء العراقية، ٢٠٢٢.

١١- عبدالرزاق شكارة، احمد، استراتيجية الامن الغذائي العراقي بحاجة للمراجعة والرعاية المستدامة، جريدة المدى، العدد٤٤٥٦، ٢٠١٩.